

العدلية الاهلية

يقال لنا : إن المسامين اقدر الناس على الانتقاد وأعجزهم على العمل ، فهم يتتبعون السيئات ولا يلتفتون مرة الى الحسنات ، وهم يذكرون الخطأ ولا يكشفون عن وجه الصواب ، وهم يحاولون هدم الموجود ولا يحركون ساكناً للبناء ، وهم يعيبون ولا ياتون باصلاح ، والانتقاد من أسهل الاشياء وأيسرها وتتبع العيوب في مقدورة سائر الناس وكلنا متفقون على أن الاحوال ليست على كل ما نتمناه من الاستقامة ونرجوه من الكمال ، وكلنا راغبون في تحسينها واصلاح الخلل الذي يظهر فيها ولا يمكن ذلك الا إذا قمتم بواجبكم في العمل وشاركتكم في البحث عن وسائل الاصلاح بدل الاقتصار على التشكي الذي لا يجدي والتذمر الذي لا يؤدي الى نتيجة .

ونحن بدورنا نجيب : إن الانتقاد لا يخلو من فوائد وهو أول شيء يعرض للامم عند نهضتها لظهار ما يكون في مؤسساتها من الخلل وابانة مواطن الضعف منها والقات الانظار الى ذلك قصد التهيئة لوسائل التعديل ووجوه الاصلاح ، على أن تتبع اعداد المجلة يظهر جلياً للعيان انها (وان كان مضارها التهذيب قبل كل شيء) قامت بالامرين معاً فمن عدد عدد منها إلا ويشتمل على فكرة اصلاحية أو اقتراح تعتقد انه نافع أو دعوة الى عمل تظن فيه الفائدة للجميع ، ولكن هل قامت الادارات باجابة طلب واحد أو الاعتناء بشيء ولو يسير من الرغائب التي قدمناها ؟

ومن هذا القبيل قد سبق لنا غير ما مرة تناول مسألة التنظيم العدلي وابدينا في شأنها اقتراحات كثيرة ولم نر لها الى الآن من أثر يذكر ، فإن أهم ما كان يحتاج اليه المغرب ويتطلبه من الحماية هو الأمن وتنظيم العدلية والتعليم ، اما المراسي واما الطرقات واما السكك الحديدية وغيرها من الاشغال العمومية فهي لا شك ضرورية الا أنها في المقام الثاني ، وقد قامت الحماية بمهمتها الاولى تماماً ، ثم انها بذلت جهوداً مشكورة في شأن اصلاح المحاكم وبناء المدارس للتعليم ، الا أن ذلك قليل جداً بالنسبة لما قامت به في غيرهما من الشئون ، فلا بدع اذا رجونا منها أن تشرع في مباشرة هاتين المهمتين باكثر من ذي قبل .

اما إصلاح التعليم فان هذا العدد يحتوي على بعض اقتراحات جديرة بالنظر ، واما ما يتعلق بتدارك العدلية فاننا أيضاً لا نطلب أن يكون التنظيم دفعة واحدة وفي آن واحد وذلك من المحال ، وها هي في ذلك بعض اقتراحات نظنها نافعة للوصول الى غايتنا المنشودة :

اولاً — قبل كل شيء اجراء العمل بالضوابط الموجودة الآن والتي هي مهمة ، فإن ذلك وحده يدخل على الحالة الراهنة تحسیناً لا يستهان به .

ثانياً — انشاء ادارة للشكايات ، وقد كان الم. ستينق حاول تأسيس ادارة لها بعض الشبه بهاته ولم تنجح ولاجل هذا فيتعين ان تكون الادارة التي نشير اليها موفية ببعض شروط تضمن لها حرية القيام بمحطتها والاطلاع التام على حقائق الاشياء التي ترجع اليها ، ومن ذلك أن تسند الى جماعة من أهل الخبرة فرنساويين واهليين يشتركون جميعاً في سائر الاعمال من بحث ودرس وفصال

إن اقتراحاتنا هاته بعيدة جداً عن الاقتراحات الصادرة من بعض نقابات المحامين وغيرهم ممن اشتغلوا بقضية العدالة ، ونحن وإن كنا نقدر جهود الجميع وبالاخص صديقنا الاستاذ برينو والاستاذ بوسكي وسواهما من الفرنسيين الاحرار الذين لم يترددوا في التصريح بخلل العدالة والدعوة الى اصلاحها ، فلسنا على رأيهم في الوسائل الموصلة الى ذلك .

هذا وهناك شيء آخر : وهو أن (مجلة المغرب) تحارب كل تنظيم يتأثر بنظريات جناب رئيس العدالة الفرنسية م. كورديي أو غيره ممن يواليه ، وما كل ما يعلم يقال خصوصاً في هاته الآونة التي خرجت فيها الحالة الخارجية وصار من الواجب على صحافتنا التحفظ التام من كل ما من شأنه أن يؤدي الى سوء تفاهم بيننا وبين الادارة .

ولنا في المخزن الشريف ولنا في المديرين المنصفين الذي لم يتردد بعضهم بشأن قضية اخرى حتى في معاكسة رجال أقوىاء - مثل الرئيس كورديي والجنرال نوجيس وغيرهما - الثقة التامة في أنهم يعارضون كل مشروع يخرج الاصلاحات التي نطلبها من دائرتها التي هي فنية فقط ولا دخل فيها للسياسة .

توصلنا - بعد خروج العدد السابق - من المكتب الدائم للمؤتمر الاسلامي العام . عنشور يتقدم فيه . بالتعزية بفقد الامة العربية جلالة الملك فيصل الاول الى الامة الاسلامية ويدعو المسلمين جميعاً حيثما كانوا لان يصلوا عليه صلاة الغائب عقب صلاة الجمعة الاولى من شهر رجب الفرد ، وقد لبى المغرب في جل مدنه هاته الدعوة وصلى الناس صلاة الغائب على الفقيد العظيم تغمده الله برحمته ورضوانه .

وأن تكون علاقتها بالديوان الملكي والمكتب المقيمي الخاص رأساً ، وأن تبحث في الشكايات التي ترد عليها مباشرة الامر الذي يوجب عليها كثرة التنقل في انحاء الایالة .

ثالثاً - تاسيس مجلس تاديبى للقضاة والعمال يكون له الحكم في سائر ما يلاحظ عليهم بعد البحث وسماع المشتكى به والنظر في الحجج المدلى بها وقد سبق بسط ذلك في العدد الثامن .

رابعاً - انشاء مكاتب خاصة لتنفيذ الاحكام تلحق بالمحاكم .

خامساً - بما أن الصعب في تنظيم العدالة - كما في اصلاح التعليم - هو وجود العدد الكافي من الرجال الذين تتوفر فيهم شروط القيام بالنظام الجديد فنظن من الاصلاح ان تختار الحكومة من الآن عدداً من شبان المدارس وطلبة القرويين فتعينهم في مجلس الاستئناف والمجلس الاعلى بالمخزن الشريف بصفة (مساعدين) يحضرون الجلسات ويتدربون في بنىات اعضاء المجلسين المذكورين على درس القضايا ويزاد الى ذلك دروس خاصة تلقى عليهم في نظام المحاكم والقوانين العصرية وغيرها من المعلومات اللازمة ، ويكون لهم مرتب يكفي ضرورياتهم طبعاً ، وبهاته الوسيلة تكون المغرب في اعوام قليلة طائفة من الرجال الاكفاء يستخدمهم في المحاكم التي يحدتها بعد

سادساً - وضع برنامج للتنظيم يكون اساساً للاصلاح تدريجياً ، وأول شرط في هذا البرنامج ان يكون مبنياً على وحدة المغرب القانونية .

سابعاً - اسناد وضع هذا البرنامج الى لجنة اهلية - فرنسية .